

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات  
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES



دراسات

## دولة يهودية وديموقراطية

د.عزمي بشارة

## سلسلة (دراسات وأوراق بحثية)

# المحتوى

---

.....	دولة يهودية وديموقراطية
١.....	مقدمة
٢.....	دولة يهودية وديمقراطية
١٠.....	وثيقة الاستقلال وقانون العودة والمواطنة
١٦.....	لكن، من هو اليهودي؟
١٩.....	الدولة اليهودية مبكرا
٢٤.....	دولة قانون

## مقدمة

منذ خطاب شارون في العقبة يوم ٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٣، والذي طالب فيه بالاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية وتأكيد الرئيس جورج بوش في خطابه في المقام نفسه على هذه الفكرة، وحتى عودة رئيس حكومة إسرائيل إيهود أولمرت إلى التأكيد عليها مرة أخرى في مؤتمر أنابولس أمام الوفود العربية، تكررّت الفكرة عدة مرات متحوّلة من تعريف وفهم ذاتيين للصهيونية ومهماتها إلى مفهوم متداول على الساحة الدولية.

وقد كرّر الرئيس الأميركي أوباما هذا التعريف لإسرائيل عدة مرات في خطابه، وليس فقط في خطابه أمام منظمة الأيباك (لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية) عام ٢٠٠٨ عشية الانتخابات الرئاسية، بل أيضاً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.<sup>١</sup>

ولا شك أن الهدف العملي لهذا التحول من تعريف ذاتي إلى مفهوم في العلاقات الدولية وفي ما يسمى بـ"عملية السلام"، هو إقصاء حق العودة للاجئين الفلسطينيين تماماً، وإسقاطه قبل مناقشته، ومراجعة شرعيته الدولية بوضع مبدأ آخر متفق عليه بين الفرقاء هو مبدأ "دولتين لشعبين" فوق مبدأ حق العودة. وبالطبع، يترتب على مثل هذا الاعتراف تفهم مخاوف إسرائيل الديمغرافية حتى من المواطنين العرب، كما يعني قبول يهودية الدولة إقصاءً دولياً وعربياً لمبدأ "الدولة لجميع مواطنيها" الذي تحدّى مسألة يهودية الدولة داخلياً ووضعها في حالة تناقض وصراع مع فكرة المساواة والديمقراطية.

ولكن الأمر الأعمق، هو طموح إسرائيل أن يتحول الاعتراف العربي المنشود بها من اعتراف بدولة قائمة، إلى اعتراف بالصهيونية، وبشرعيتها التاريخية. وبالتالي يتحوّل الاعتراف العربي من اعتراف تسويوي واقعي إلى اعتراف مبدئي بحق تاريخي، وهو لا يعني إلا أنها كانت تاريخياً على حق، والعرب كانوا تاريخياً على خطأ بشأن فلسطين. وفي ما عدا نفيه لحق العودة، فإن مثل هذا الاعتراف إذا حصل هو إنجاز سياسي معنوي ثقافي يعادل إقامة دولة إسرائيل ليس في الواقع الملموس، بل في الثقافة والفكر والخطاب السياسي.

<sup>١</sup> ويبدو أن الاستخدام الأميركي الأول لهذا التعبير كان في خطاب لكونن باول عام ٢٠٠١. ولا يذكر هو كيف تسرّب لخطابه، ولكن دافيد عبري السفير الإسرائيلي في واشنطن آنذاك يذكر أن كان له دور في ذلك. أنظر:

Glenn Kessler, "Defining Jewish State: For many, term has different meanings," Washington Post October 2, 2010

## دولة يهودية وديمقراطية

في رسالة من بن غوريون إلى شاريت من العام ١٩٥٤ يقول بن غوريون: "ليس لنا أن نفصل الدين عن الدولة، فهناك وحدة مصير بين دولة إسرائيل والشعب اليهودي".<sup>٢</sup>

وتعود خصوصية العلاقة بين الدين والدولة في إسرائيل قياساً بدول حديثة أخرى إلى التطابق الكامل بين الدين والقومية كما عرفتها الصهيونية. ونحن نجد أن بن غوريون في هذا الاقتباس وغيره، يستخدم مصطلح الشعب اليهودي كمرادف للدين اليهودي. وبهذا المعنى أيضاً يُستخدم عادةً في إسرائيل تعبير "عام إسرائيل" (شعب إسرائيل). ويصح الادعاء بالطبع أن الدين والقومية مترابطان ليس في حالة الدين اليهودي فقط. خذ مثلاً حالة القومية البولندية والكنيسة الكاثوليكية، أو حالة القومية والدين والكنيسة الأرمنية، أو الكنيسة الأرثوذكسية في اليونان وغيرها.

وتقابل هذه الحالات حالات أخرى تتميز فيها القومية عن الدين تمايزاً يصل حدّ الصراع والتنافر، مثل حالة القومية العربية التي نشأت من خلال تمايز عن مفهوم الأمة الدينية وعن مفهوم الطائفة، أو الملة، في ظل حكم العثمانيين. ولكن لا شك أن أغلبية القوميات اقترضت في عملية تشكيلها رموزاً دينية لتأكيد الخصوصية. وغالباً ما تتم علمنة هذه الرموز في الفكر القومي، أو يتم تأميم تاريخ الدين والمشاعر الدينية بأثر رجعي، فيكتب تاريخ الرسالة الدينية كأنه جزء من التاريخ القومي الذي يُسقط على التاريخ بأثر رجعي. ولا شك أنه تمت في حاليّ باكستان وأرمينيا علمنة الانتماء الديني أو الطائفي، كونه انتماء إلى جماعة واسعة متخيّلة تصلح أساساً لإقامة الدول، بغض النظر عن رأينا بالنتائج الكارثية التي نجمت عن ذلك.

ويبقى تميّز إسرائيل الأساسي والأهم في كونها كياناً كولنيالياً قائماً على الاستيطان التوسعي في تناقض مع أصحاب الأرض والمحيط. ولكن بعد تثبيت هذا الفرق الذي يصنع الخصوصية، وفي قضية علاقة الدين

<sup>٢</sup> رسالة بن غوريون الى شاريت ١٩٥٤، نشرت في عريف شبّات، ٦ كانون الثاني ١٩٩١. نجد التعبير نفسه عن عدم إمكانية فصل الدين عن الدولة بسبب عدم إمكانية فصل الدين عن القومية في أ. دون يحيى، الرسمية واليهودية في فكر بن غوريون وسياسته، الصهيونية (هتسيونوت)، المجلد ١٤ (١٩٨٩)، ص. ٧٥.

والقومية تحديداً، تتميز حالة إسرائيل حتى عن الدولة الأولى التي قامت بعدها على أساس ديني وهي باكستان، وعن دولة مذهبية العقيدة هي إيران بأنها:

١. الوحيدة التي يمارس فيها التطابق بشكل كامل ويتم فيها الانتماء إلى القومية ثم المواطنة في الدولة عبر تغيير الدين، ويتم اتباع معايير وأدوات دينية لفحص الانتماء إلى هذه القومية. إذ يكفي اعتناق الدين اليهودي للتحويل إلى يهودي قومياً من حقه الحصول على حق المواطنة الإسرائيلية فوراً.

٢. وفي إسرائيل فقط، اعتمدت حركة علمانية هي الصهيونية حجة دينية تاريخية كحجة وحيدة لتبرير السيادة وحق تقرير المصير، إذ يدعى بموجبها حق تاريخي توراتي على الأرض.

٣. لا يجري في الحالة الإسرائيلية اختبار يهودية اليهودي أو صحة إجراء تهوّد غير اليهودي لغرض تحصيل المواطنة الإسرائيلية فحسب، بل ترفض أيضاً يهودية من غير دينه من اليهودية إلى ديانة أخرى، فلا يعود "قانون العودة" ينطبق عليه إذا غير دينه.

لم يمنح الدين للصهيونية القومية الأسماء فحسب، ولا الأرض والتوراة فحسب، بل إن الأهم من ذلك أنه منحها البعد القيمي والتداعيات الثقافية والتراثية الإيجابية لهذا كله.<sup>٣</sup> ومنذ برنامج بازل الصهيوني الذي أقرّ جوهر الصهيونية في إقامة دولة لليهود هي في الوقت ذاته دولة يهودية، استخدمت تعبيرات دينية "معلمنة" كعناصر مكونة للبرنامج السياسي للحركة الجديدة: "إقامة بيت قومي *Heimstatts* لشعب إسرائيل في أرض إسرائيل". والتعبيران "شعب إسرائيل" و"أرض إسرائيل" تعبيران دينيان توراتيان. وقد استخدم القيادي الصهيوني العلماني البارز أوسيشكين الحجة الدينية دولياً في مرحلة مبكرة يوم ٢٧ شباط/فبراير ١٩١٩ في خطابه أمام مؤتمر السلام بعد الحرب العالمية الأولى: "المطلب التاريخي للأمة

<sup>٣</sup> انظر مقال يوسف شلمون، الدين والقومية في الحركة القومية اليهودية، في بنحاس جينوساروا في برنيلي، تسيونوت بولوس بن زمنيونو (الصهيونية: سجل معاصر)، (إصدارات جامعة تل ابيب وجامعة بن السبع ١٩٩٦) ص. ٣٦٧.

اليهودية، أن تعاد إلى حدودها وإعادة الأرض التي وعدت بها العناية الإلهية بني إسرائيل قبل أربعة آلاف عام.<sup>٤</sup>

وفي الواقع لم تتبن الصهيونية التبرير الديني التاريخي فقط، بل تبنت في الواقع ضمناً في روحها الداخلية، وفي بنية خطابها ولاهوتها السياسي ودوافعها وقدرتها على التجيش والتعبئة فكرة "هجنولاه" (الخلاص) *redemption* اليهودية الدينية المسيانية. وقد استخدم مصطلح "جنولات هادماه" أو (تخليص الأرض) للدلالة حتى على نقل ملكيتها من العرب. وتحولت مصطلحات مثل "جالوت" (منفى) و"جنولاه"<sup>٥</sup> إلى شفرات تعبوية في عملية تمرير الفكر الصهيوني وقبوله، وإلى صنع دوافع للتجند للحركة الصهيونية كحركة خلاصية تستثمر المخزون الديني للخلاص وإحالاته وتعبيراته وأشواقه وتطلعاته التاريخية، تستخدمها جميعاً لغرض قومي سياسي.

وكان هذا السياق بالتحديد سبب تطور النفور في البداية بين الصهيونية والحركات الدينية الأرثوذكسية التي اعتبرت الصهيونية مسيانية خلاصية كاذبة، أي نوعاً من المسيح الدجال.

ولكن سبب النفور ذاته تحوّل فيما بعد إلى مصدر لتعزير ارتباط الدين والحركات الدينية بالصهيونية، باعتبار أن الخلاص ذاته هو الرابط الروحي الذي يمنح الصهيونية مكانة روحية.

وعلى كل حال لم يجد لا وعد بلفور ولا صك الانتداب، ولم تجد دولة إسرائيل تعريفاً آخر غير التعريف الديني لليهودية ولمن هو الشعب اليهودي. وقد تولّت الأرثوذكسية اليهودية عملية حراسة حدود الشعب اليهودي، حتى قامت في إسرائيل كدولة مؤسسة دينية وأحزاب دينية وأرثوذكسية دينية يهودية متصهينة، ولم تجد الصهيونية في النهاية ما يحل محلها.

من الصعب تقصي أثر الديموقراطية الإسرائيلية تاريخياً بين الديموقراطية الداخلية في المؤسسات الصهيونية وتعددية التيارات الفكرية فيها وبين الترتيبات القانونية من الإرث الانتدابي البريطاني في هذه

<sup>٤</sup> المقصود هو حدودها الإقليمية بالطبع.

<sup>٥</sup> هزمرحفا، اوتسارهنعودوت هبوليطيوت، مجمع الوثائق السياسية. (القدس ١٩٧٤)، ص. ١٦١. اضاف اوسيشكين بالطبع مسألة حماية المصالح الغربية من البربرية العربية في الشرق.

<sup>٦</sup> منذ بداية تنفيذ المشروع الاستيطاني استخدمت مصطلحات مثل خلاص الأرض وخلص العمل، "جنولات هادماه" و"جنولات هكرع" و"جنولات هعفوداه" بمعنى تهويد الأرض وتهويد العمل أي نقل ملكية الأرض إلى يهود بالمصادرة أو بالشراء وتعيين عمال عرب بدل اليهود من أجل بناء الاقتصاد المستقل عن العرب. لقد استخدمت مصطلحات دينية لوصف سياقات علمانية براغماتية ولمنع هذه السياقات بعداً روحياً تراثياً.



البلاد. ولا شك أن "الديموقراطية الإسرائيلية" قد تطورت خلال خمسين عاماً من خلال تفاعل عوامل اجتماعية وسياسية وقانونية، يمكن تلخيصها بالانتقال من مجتمع استيطاني مجتد ومعياً إلى مجتمع رأسمالي حديث واستهلاكي (لكن ما زال محكوماً بمهمات قومية وإيديولوجية أهمها التناقض الاستيطاني مع المحيط). نذكر هنا منها على سبيل منح فكرة للقارئ فقط<sup>٧</sup>: ١. ارتفاع مستوى التعليم لدى الطبقات والنخب المؤسسة للـ"يشوف العبري" (السكانة اليهودية في فلسطين) و٢. توسع الطبقة الوسطى وتعميم التعليم مع تطور الديمقراطية التدريجي، و٣. انحسار الاقتصاد الزراعي الاستيطاني ذي الطابع العسكري، و٤. تنامي تأثير الثقافة الغربية ومحاكاتها، (في عملية وضع مسافة بينها وبين المنطقة العربية التي تعيش معها الدولة العبرية حالة حرب)، على جمهور تعود أصول أغليته إلى أوروبا الشرقية ودول عربية ويحمل تراثاً سياسياً غير ديموقراطي، و٥. انفتاح النظام لاستيعاب آثار لجدلية الفصل بين السلطات، بخاصةً استقلال القضاء، وتطور جدلية العلاقة بين الفرد والمجتمع المدني والدولة.

ومهما تناولنا بالتفصيل الأصول والمصادر من ناحية، وديناميكية التطور من ناحية أخرى، يعاد بعد كل مرحلة تكوين الوعاء الجديد للتمفصلات. أما سياق تطور الديمقراطية الإسرائيلية فهو السياق الصهيوني، الذي يعاد إنتاجه في كل مرة على مستوى أعلى. ويشكل الاتفاق على هدف الدولة كدولة اليهود، وكدولة يهودية تهدف إلى "جمع الشتات" واستيعاب الهجرات الصهيونية، وما يترتب عن ذلك، أساس "الديموقراطية الإسرائيلية". إنه مكّون الانسجام الذي يعوّض عن فقدان التاريخ الديمقراطي وفقدان البنية القومية المشتركة. فهدف بناء الأمة والأدوات التي توقّرها الدولة لذلك، يخلق الوحدة والانسجام اللازمين لتحمل التعددية الديمقراطية بين اليهود، ويمنع تحوّلها إلى حرب أهلية طائفية الطابع مثلاً. إن الصهيونية، لا المواطنة، هي وعاء الديمقراطية الإسرائيلية، وهي عائق تطورها في آن. فهي ساعات الأزمات تحديداً تتحوّل إلى قبيلة وتبيّن إنها كانت في الواقع في غير ساعات الأزمات "ديموقراطية" داخل القبيلة.

<sup>٧</sup> تعاملنا مع هذا الموضوع بشكل أكثر تفصيلاً في مكان آخر:



نحن ندعي إذاً، أنه في حالة دولة إسرائيل لا يمكن فصل يهودية الدولة عن ديمقراطيتها. ولا يعود ذلك إلى نص قانوني ملزم، بل إلى التشكّل التاريخي ذاته للكيان السياسي، وغاياته ودوافعه، وإلى عملية بناء الأمة التي شكّل هذا الكيان أداة لها. لقد قامت الديمقراطية كشكل لنظام الحكم في الدولة اليهودية، وتطوّرت كعملية إدارة "الأمة اليهودية" الوليدة (ونواتها ومركزها هذا الكيان السياسي) لشؤونها في الدولة اليهودية. فمن الناحية القانونية لم يرد المصطلح المزدوج كتعريف للدولة إلا في القوانين الأساسية (الدستورية الطابع) المتأخرة جداً،

مثلاً في "قانون أساس: كرامة الإنسان وحرّيته" من العام ١٩٩٢، إذ ورد في هدف القانون ما يلي: "بند ٨أ: هدف هذا القانون الأساس هو الدفاع عن كرامة الانسان وحرّيته من أجل تثبيت قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية في قانون أساس". وأيضاً في "قانون أساس: حرية العمل ( او اختيار المهنة)" من العام ١٩٩٢ نفسه إذ ورد في هدف القانون "بند ٢: هدف قانون الأساس هو الدفاع عن حرية اختيار العمل ومن أجل تثبيت قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية".

قد يستغرب المرء حاجة المشرّع الإسرائيلي المتأخرة لقوننة هذا التعريف للدولة، والذي تحوّل بالتدرّج إلى عبارة تكاد تكون مقدّسة في التشريع الإسرائيلي، هذا إضافة إلى جعل قبولها، "الاعتراف بها"، شرطاً يجب أن يتوفر في أي حزب يرغب بخوض الانتخابات البرلمانية.

وهو الاستغراب نفسه الذي لا بد أنه أصاب قادة دول اجنبية طُلب منهم أن يؤكدوا أن إسرائيل دولة يهودية أثناء المفاوضات مع الفلسطينيين. فالفلسطينيون لا يطالبون ان تعترف بهم إسرائيل كدولة عربية. وطابع الدولة يحدّده مواطنوها، وشعبها وسكانها، لا إعلانات قادة الدول الاخرى. لكن لا شيء مستغرباً على العلاقة الإسرائيلية الأميركية، ولا على علاقة دولة إسرائيل بيهوديتها. فعندما رفض الفلسطينيون الطلب، لأنه يعني تخليهم العلني عن حق العودة حتى قبل بدء المفاوضات، تبنت أميركا المطلب لتبديد مخاوف إسرائيل. ولذلك جاء في كلمة الرئيس الأميركي بوش في مؤتمر العقبة يوم ٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٣ "اليوم، أميركا ملتزمة بقوة بأمن إسرائيل كدولة يهودية مفعمة بالحياة". وهكذا أصبحت يهودية إسرائيل مسألة دولية.

لقد أقرّ قرار التقسيم (قبل جورج بوش) يهودية دولة وعروبة أخرى في فلسطين. وقرار التقسيم هو الأساس القانوني الدولي الذي استغلته إسرائيل لتعلن عن ذاتها كدولة مستقلة. وهي بعد ستة عقود على قيامها على خرائب الشعب الفلسطيني لا تكتفي بالاعتراف بها كدولة ذات سيادة، بل تطالب بالاعتراف بطابعها القومي أو الديني. وقد ورد المطلب، بل الشرط، الإسرائيلي الأخير، كشرط تفاوضي لأول مرة في سياق النقاش في الحكومة الإسرائيلية على ما يسمى بـ"خارطة الطريق". وقد قدّمت "الخارطة" لإسرائيل رسمياً يوم ٣٠ نيسان/أبريل من العام ٢٠٠٣ وناقشتها الحكومة الإسرائيلية يوم ٢٥ أيار/مايو. وفي الواقع لم تقبل الحكومة هذه الخطة الأميركية، بل قبلت في نص قرارها بشأن الخطة بـ"الخطوات المترتبة عن الخارطة" مشروطة بأربعة عشر شرطاً. وحتى هذا القرار جاء بأغلبية اثني عشر وزيراً ضد سبعة وزراء. وجاء في الشرط السادس من هذه الشروط الأربعة عشر: "المطالبة بتنازل فلسطيني عن كل ادعاء بحق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى داخل إسرائيل". ثم تلت هذه الجملة الجملة التالية التي وضعت بين قوسين، طارحة مطلباً يشكّل ترجمة عملية للجملة الأولى: "(يُطلب من الفلسطينيين أن يعلنوا أن إسرائيل دولة يهودية في إطار التصريحات الافتتاحية المطلوبة من الزعماء في بداية خارطة الطريق)". هذا هو حرفياً نص قرار الحكومة. وهو المرة الأولى التي يطرح فيها هذا المطلب بهذه الطريقة من قبل الحكومة الإسرائيلية. كان ذلك أحد شروط قبول "خارطة الطريق" التي وضعها الرئيس الأميركي بوش، والتي لم تقبل في الواقع من قبل إسرائيل خلافاً لما يُروّج.

لا شك إذاً، أن مطالبة إسرائيل الاعتراف بيهوديتها جاء على خلفية مطالبتها الفلسطينيين بالتخلي عن حق العودة قبل التفاوض، وليس على خلفية النقاش بشأن قرار التقسيم إلى دولتين، ولا على أساس النقاش الجاري بين المتدينين والعلمانيين عن يهودية الدولة، ولا على النقاش الذي أثاره التيار القومي الديموقراطي في الداخل عن دولة المواطنين. ولكنه تم تدويل هذا النقاش منذ العقبة وخارطة الطريق. ولا بد أن يتم التطرق في المستقبل إلى هذه القضايا بما فيها القضية المعروفة بقضية "يهودية الدولة" وعلاقتها بديمقراطيتها وبمواطنيها العرب الفلسطينيين الموجودين فيها. وهم الموجودون فيها ليس بفعل قانون العودة الصهيوني المعمّم على جميع مواطنيها اليهود، سواء كانوا مهاجرين أم لا، وإنما بفعل كونهم سكان البلاد الذين بقوا في وطنهم بعد تشريد أغلبية شعبيهم عام ١٩٤٨.

ومن أجل توضيح وجهة الاستغراب من المطلب الإسرائيلي الذي يعكس من دون شك حتى حقيقة في السياسة الداخلية الإسرائيلية كما يتبين لاحقاً، سننظر إليه، أي إلى الاستغراب، بتناوله بداية من زاوية نظر اليمين الإسرائيلي التقليدي نفسه بداية. وسوف نتطرق إلى ما قاله عام ١٩٨٥ ممثل الليكود دوف شيلانسكي الذي أصبح فيما بعد رئيساً للكنيست اثناء مناقشة تصحيح قانون أساس الكنيست. في حينه تمت مناقشة إضافة البند ١٧<sup>أ</sup> من القانون. وهو البند الذي يمنع "كل قائمة من خوض انتخابات الكنيست إذا كانت لا تعترف بأن إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي، أو لا تعترف بديمقراطيتها، أو تحرض على العنصرية. قال شيلانسكي ممثل ما أسميه هنا باليمين التقليدي في خطابه مستغرباً: " سيدي الرئيس، يبدو لي أنه لا توجد دولة اخرى في العالم يناقش برلمانها هل يمكن حزباً أو مجموعة أشخاص تنفي من الأساس كيان الدولة، من المشاركة في الانتخابات البرلمانية. لا يتخيل ذلك إنسان عاقل، ولا توجد حاجة لنقاش كهذا. عندنا يدور مثل هذا النقاش. وربما نحن بأنفسنا لم نستوعب الانقلاب التاريخي الكبير بعد. لقد قامت دولة يهودية في أرض إسرائيل. سادتي افتحوا أعينكم، الحلم تحقق قامت لنا دولة، حلم الأجيال تحقق. عندنا دولة. مثلما توجد للفرنسيين دولة، وللانكليز دولة وللهولنديين دولة. فلنفكر نحن أيضاً مثل شعب طبيعي، شعب ملتصق بوطنه. هل تفكرون أنه في البرلمان الفرنسي أو الانكليزي أو الهولندي أو في أي دولة أخرى ترد أصلاً إمكانية وجود حزب ينفي أسس الدولة او مجرد وجودها."

يبدو هذا الاستغراب في البداية ساذجاً وعفويًا، ويستنتج العقل السليم فعلاً أن النقاش هو دليل على عدم ثقة بالنفس وبيهودية الدولة. فنقاش كهذا غير وارد في أية دولة أخرى في العالم. (وهو بالطبع يذكر الدول الأوروبية فقط، وليس الأفريقية مثلاً التي يدور فيها صراع دموي على السلطة، ويتخذ الصراع فيها شكل صراع قبلي على كيانها، وعلى هويته وتعريفه، أو يهدد هذا الكيان). ويطلب من النواب أن يصحوا من الحلم الذي غدا حقيقة. ويدعو بالحس الغريزي إلى رفض القانون لأنه يدل على عدم ثقة بالنفس، وعلى عدم تجذر الدولة. ولكن ما إن نحسب أننا أدركنا بالعقل السليم رد فعل غريزيًا يحذر من انعدام الثقة بالنفس، حتى يعود نفس النائب اليميني الصهيوني هذا إلى استخدام دهشته للاستغراب من مجرد

<sup>أ</sup> تمت إضافة البند المتعلق بالعنصرية ضد حركة مثير كهانا بحيث يصبح هنالك أساس قانوني لمنعه من خوض الانتخابات البرلمانية. أما ما يتعلق باعتبار دولة إسرائيل دولة الشعب اليهودي، فقد قصد أن يكون هنالك أساس قانوني لمنع القائمة التقدمية للسلام من خوض الانتخابات. ولكن المحكمة العليا فسرت البند بشكل ضيق جدًا ولم تمنع الحركة التقدمية من خوض الانتخابات حتى بعد سريان مفعول هذا القانون.

وجود أحزاب كهذه. وفي النهاية لا يدعو فقط إلى تبني البند ٧أ بل يعدله ليصبح "الاعتراف بإسرائيل دولة الشعب اليهودي في أرض إسرائيل" هو شرط المشاركة في الانتخابات البرلمانية.<sup>٩</sup> أي أن الشرط الذي يطرحه هو الاعتراف بمجمل الإيديولوجية الصهيونية.

وسوف تزودنا النقاشات البرلمانية بشأن هذا البند بمادة ثقافة سياسية ممتعة لأعوام طويلة. وربما يصح إيراد لمحة قصيرة عن مناقشة البند. فقد طرح بداية في القراءة الأولى متضمناً "عدم الاعتراف بدولة إسرائيل كما تنص على ذلك وثيقة الاستقلال" كمبرر لمنع قائمة من خوض الانتخابات البرلمانية. وأثناء تحضير القانون للقراءتين الثانية والثالثة في لجنة القانون والدستور تم تعديله إلى منع " كل حزب ينفي إسرائيل كدولة الشعب اليهودي بأقواله وأفعاله" بشكل صريح من خوض الانتخابات. وبقي القانون على هذه الصيغة حتى العام ٢٠٠٢. وعندما أضيف إلى هذا البند في العام ٢٠٠٢ شرط جديد هو عدم دعم الكفاح المسلح لدولة أو شعب ضد إسرائيل<sup>١٠</sup> عدّل البند من جديد ليصبح متوافقاً مع القوانين الأساس التي سنّت عام ١٩٩٢، أي أصبح يتضمن منع أي حزب لا يعترف بإسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية من المشاركة في الانتخابات. في إطار هذا التصحيح أيضاً تم توحيد صفتي اليهودية والديمقراطية سوية بعد أن نص قانون ١٩٨٥ في بند واحد على نفي دولة الشعب اليهودي وفي بند منفصل آخر على نفي الديمقراطية.

ومن الواضح أنه في بداية التسعينيات وجد المشرّع حاجةً لموازنة التوسع الديمقراطي الشكلي في قضايا حقوق المواطن. لقد تجلّى هذا التوسع في سن بند يحظر العنصرية في قانون العقوبات، وفي سن إضافة لقانون أساس الكنيست يمنع قائمة تحرّض على العنصرية من خوض الانتخابات. وأجري التوازن تحديداً بواسطة التذكير بتعريف الدولة كدولة الشعب اليهودي. وواضح أن الثقافة السياسية الصهيونية السائدة تستشعر خطر توسّع تعريف مفهوم الديمقراطية في القانونين الأساس المذكورين اللذين شرّعا في بداية التسعينيات: قانون حرية الإنسان وكرامته، وقانون حرية العمل واختيار المهنة، وذلك لأن هذا التوسع في الحقوق الليبرالية اذا ما قيّد إلى نهايته المنطقية قد يأتي على حساب أن الدولة دولة الشعب اليهودي، أو قد يؤدي في تفسيراته إلى تفسير ديمقراطية الدولة بتناقض مع جوهرها، أو هويتها، أو صورتها.

<sup>٩</sup> نقاشات تحفظات النواب في القراءتين الثانية والثالثة للقانون يوم الأربعاء ٣١ تموز/يوليو ١٩٨٥. بروتوكول الكنيست.

<sup>١٠</sup> وهو تعديل اقترح حكومياً بعد تصريحات أدلى بها كاتب هذه السطور بشأن حق الشعبين الفلسطيني واللبناني في مقاومة الاحتلال، لغرض التمكن من محاكمته.

أي أن هنالك حساً غريزياً لا يُعبّر عنه دائماً بشكل صريح، بوجود تناقض بين صهيونية الدولة وديمقراطيتها، وبضرورة وضع السقف الذي تجري اللبلة والدمقرطة تحته ولا تتعداه. وقد أصبح وجود العبارة المؤلفة من هاتين الكلمتين شرطاً لسن أي قانون أساس في الكنيست.

ومنذ أن قررت الجمعية التأسيسية ( التي تولد عنها البرلمان الإسرائيلي) عام ١٩٤٩ عدم سن دستور، وهي المكلفة بوضع الدستور، والإعلان عن نفسها أنها هي الـ"كنيست الأولى"، أصبح تشريع "القوانين الأساس" ( حوكي هيسود: The Basic Laws) الذي تقوم به الكنيست عند الحاجة كما هو معروف تعبيراً عن عملية تدريجية لسن دستور. والقوانين الأساس في إسرائيل هي عملياً فصول منفصلة في الدستور. وتنقسم إلى قسمين. قسم يمكن أن نطلق عليه مجازاً كنية إجرائي عملي، أي متعلق بإجراءات إدارة الدولة ومؤسساتها، ولكنه يتضمن مضامين وقيماً ويبنى عليها، وقسم قيمي متعلق بأهداف وغايات الدولة والقيم التي تقوم عليها وحقوق المواطن، ويتضمن جوانب إجرائية عملية تنظّمه...

وقد عبّر الراب مثير كهانا مؤسس حركة كاخ العنصرية بشكل واضح عن التناقض بين الديمقراطية التي يرفضها و"يهودية الدولة" التي يدعمها بقوله أن الدولة اليهودية لا يمكن أن تعني إلا دولة شريعة. لقد قاد كهانه "الدولة اليهودية" إلى النهاية المنطقية لأي تفسير مثير لها كمصطلح. وفي خضم محاولة النظام الإسرائيلي تبرئة نفسه من كهانا عبر منعه من خوض انتخابات الكنيست بعد فوزه بمقعد برلماني مرة واحدة<sup>١١</sup>، نشأ التأكيد على إقصاء العنصرية من جهة، وعلى الجمع بين يهودية الدولة وديمقراطيتها من جهة أخرى.

### وثيقة الاستقلال وقانون العودة والمواطنة

يرتكز قانون العودة الإسرائيلي على أن إسرائيل غايةً ومنطلقاً هي دولة الشعب اليهودي. هذا ما يؤكد قانون العودة عملياً، وهذا ما ينطلق منه. وهذا ما يساهم في صنعه في الواقع. وكان هذا حال وثيقة الاستقلال قبل قانون العودة. لقد وافقت المحكمة العليا على الوثيقة، واعتمدها قاعدة دستورية للدولة

<sup>١١</sup> شغل الراب مثير كهانا المقعد النيابي بعد فوز تجاوز التوقعات بين الأعوام ١٩٨٤-١٩٨٨. ما زال النقاش دائراً في تلخيص تاريخ النظام السياسي الإسرائيلي، هل منع كهانا من خوض الانتخابات للكنيست عام ١٩٨٨ لأنه شكل حرجاً للنظام بخطاباته واقتراحات القوانين العنصرية التي شابهت في بنيتها القوانين النازية، مثل منع الزواج المختلط بين اليهود والعرب، أم لأنه هدّد أحزاب اليمين التقليدي مثل الليكود بالاستيلاء على قسم من قواعدهم الانتخابية بخاصة في أحياء الفقير بين اليهود الشرقيين. واميل هنا الى الأخذ بالعاملين سوية.



عندما مُنعت حركة الأرض من خوض الانتخابات على لسان القاضي أجراناط، أحد أهم قضاة العليا التاريخيين: "ليست دولة إسرائيل دولة مستقلة ذات سيادة فحسب، وإنما أقيمت كدولة يهودية على أرض إسرائيل، لأن عملية إقامتها تمت أولاً وقبل كل شيء بفعل حق الشعب اليهودي الطبيعي التاريخي أن يعيش، مثل أي شعب، مستقلاً في دولته ذات السيادة."<sup>١٢</sup> والفقرة منسوخة تقريباً من وثيقة الاستقلال الإسرائيلية التي تحوّلت بواسطة هذا القرار إلى وثيقة ذات قيمة دستورية<sup>١٣</sup> بنظر الليبراليين الإسرائيليين. (في حين أنه ما زال اليمين الإسرائيلي لا يقبل أن للوثيقة قيمة دستورية). وقد أكثر قضاة المحكمة العليا من الاستناد إلى هذا الاقتباس من أجراناط في إسناد قراراتهم بشأن أي قضية يبحث فيها الموضوع، بخاصة قبل أن تشرّع الكنيست عام ١٩٨٥ لمفهوم "دولة الشعب اليهودي" مانعة الحزب الذي "ينفمها في أعماله أو أقواله ضمناً أو علناً" من المشاركة في الانتخابات النيابية، وقبل أن تتبنى الكنيست في مرحلة لاحقة صيغة "الدولة اليهودية الديمقراطية" كبند متكرر في قوانينها الأساسية منذ العام ١٩٩٢.

ومن بين الاستخدامات المختلفة والرائجة لهذا الاقتباس في المحكمة العليا الإسرائيلية قبل أن تجد الكنيست حاجة لتشريعها، نعثر على كلام دقيق لدى قاضي المحكمة العليا دوف لفين بشأن الالتماس ضد قرار لجنة الانتخابات المركزية بالسماح للقائمة التقدمية للسلام<sup>١٤</sup> بخوض الانتخابات. إذ كان القاضي لفين من بين قضاة الأقلية الذين صوتوا مع إبطال قرار لجنة الانتخابات المركزية بالسماح للقائمة التقدمية بخوض الانتخابات البرلمانية للعام ١٩٨٨: "جوهر الدولة هو أنها دولة يهودية، ونظام الحكم فيها هو نظام ديمقراطي."<sup>١٥</sup> الجوهر إذا يهودي والشكل ديمقراطي. ويذهب القاضي الليبرالي باراك

<sup>١٢</sup> القاضي أجراناط في قرار المحكمة العليا بشأن حركة الأرض، يردودر ضد لجنة الانتخابات المركزية، ملف ٦٥١١، قرارات المحكمة العليا مجلد ١٨، ص ٣١.

<sup>١٣</sup> في عهد رئاسة أهرون باراك للمحكمة العليا تم إعطاء تفسير أضيق لنفي الدولة اليهودية كدولة يهودية ليعني أن يكون النفي مطلقاً ويقصد منه هدمها، وأصبحت هنالك حاجة لإثبات أن الحزب المبغي منعه من خوض الانتخابات يعمل فعلاً على تقويض الدولة كدولة يهودية، وهذا التفسير الضيق الذي لا يكتفي بأهداف القائمة وأقوالها المعلنة هو ما دعى المحكمة العليا إلى عدم منع القائمة التقدمية للسلام من خوض الانتخابات عام ١٩٨٨، وهو أيضاً ما دفع القاضي حيشين في لجنة الانتخابات المركزية للتصويت ضد الأغلبية التي أقرت منع التجمع الوطني وعزمي بشارة من خوض الانتخابات للكنيست السادسة عشر. وقد أيد المنع فيما بعد أربعة من أحد عشر قاضياً من قضاة العليا.

<sup>١٤</sup> بقيادة المحامي محمد ميعاري عن الحركة التقدمية مرشحاً أولاً وماتياهو بيليد مرشحاً ثانياً. وقد خاضت القائمة الانتخابات في النهاية.

<sup>١٥</sup> القاضي لفين، في: بهورام بن شالوم وآخرون ضد لجنة الانتخابات المركزية والقائمة التقدمية للسلام، قرارات المحكمة العليا، المجلد ٥٣(٤) ص ٢٢١. وقد تركز هذا الكلام تقريباً لدى القاضي الون، ولكن مواقف القاضي باراك وغيره لا تختلف. وكانت آخر تجليات هذا الموقف في تلخيص مواقف لجنة الانتخابات المركزية بشأن منع التجمع الوطني الديمقراطي والنائب عزمي بشارة من خوض الانتخابات حينما قال القاضي الليبرالي ورئيس اللجنة ما يلي: "نظام الحكم في دولتنا هو نظام ديمقراطي، هنا تسري الديمقراطية لا الشريعة. في معاملات السلطة والدولة وعلاقات الفرد والدولة يسري المبدأ الديمقراطي. نظام بموجب رأي الأغلبية ومن خلال محافظة حازمة

أبعد من ذلك ليضع النقاش بين اليمين واليسار، وبين الليبراليين والمحافظين في إسرائيل في إطار الإيديولوجيا ذاتها. يقول القاضي باراك مقتبساً زملاءه دوف لفين ومناحم إيلون من القرار ذاته أعلاه: "نحن دولة شابة فيها شعب قديم عاد إلى وطنه. دولة إسرائيل هي تحقيق تطلعات الشعب اليهودي منذ أجيال لتجديد تاريخه القديم، بداية الخلاص، تحقيق الرؤيا الصهيونية. عميق هو الرابط الديني القومي والتاريخي السياسي بين شعب إسرائيل وأرض إسرائيل، وبين الدولة اليهودية والشعب اليهودي."<sup>16</sup> لاحظ أن القاضي باراك يشرعن الرؤيا الخلاصية المسيانية في الصهيونية، ويؤكد على أن الرابط الصهيوني هو في الواقع ديني سياسي، وأنه لا فرق لديه في الواقع بين التعابير "دولة يهودية" و"دولة صهيونية" و"دولة اليهود". وهو يُجمل التعريفات المعروفة لهذه التعابير ضمن تعداده لمركبات شرعية إسرائيل التاريخية.

هذا موضوع مفروغ منه بالنسبة إلى الصهيونية، وبهذا المعنى فإن المحكمة العليا ليست إسرائيلية فحسب بل هي، بشقيها الليبرالي والمحافظ، إذا صح التعبير، تحسم موقفاً إيديولوجياً لصالح الصهيونية، إنها محكمة صهيونية.

وما زال بعض الديمقراطيين الليبراليين يحاول أن يستخدم مصطلح دولة الشعب اليهودي كمصطلح مغاير للدولة اليهودية، أي باعتبار أن الحديث هو عن دولة قومية، بمعنى أن دولة الشعب اليهودي هي في الواقع nation state أي الدولة القومية، مثل أي دولة تعبر عن حق تقرير المصير والسيادة لشعب. وهي بهذا المعنى "دولة الشعب اليهودي"، أو دولة اليهود، مع الإضافة الواجبة أنها ديمقراطية. وهكذا يفسر البروفيسور آسا كشير أستاذ الفلسفة في جامعة تل أبيب هذه العبارة: "فكرة أن دولة إسرائيل هي دولة اليهود، وفكرة أن دولة إسرائيل ديمقراطية، هي أفكار مؤسّسة لدولة إسرائيل. وأي تغيير جوهري في إحداها يؤدي إلى تغيير متطرف في ماهية الدولة، وفي مكانتها الأخلاقية، وفي نسيج العلاقات بينها وبين مواطنيها، وبينها وبين الشعب اليهودي. ومن المفيد أن نذكر أن مصطلح "دولة اليهود"، كان في الماضي أكثر انتشاراً من مصطلح 'الدولة اليهودية'. وأنا أفضل مصطلح 'دولة اليهود' الذي يعبر عن العلاقة بين الدولة وبين مجموعة الناس اليهود، المفترض أن يجدوا فيها إمكانية التمتع بالحرية السياسية، من دون نير

على حقوق الفرد وعلى حقوق الأقلية...ديمقراطية بالجوهري وليس الشكل فحسب. ولكن طابع الدولة، روح الدولة، لب الدولة، أعيادها، شرفها الجينية، يهودية كلها، هذه دولة يهودية. هذه دولة اليهود. دولة اليهود الواحدة والوحيدة. ليس لديهم دولة أخرى... ليس لدى اليهود اذا لوحقوا خارج البلاد مكان سواها يلجأون اليه...وهذا ما قلته ان شرفها الجينية يهودية". بروتوكول اللجنة يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ ص. ٥٩٢.

<sup>16</sup> اهرن بارك في، غانم ياسين ويفين كاخلي ضد مسجل الأحزاب وحزب "يمين إسرائيل"، قرارات المحكمة العليا، المجلد ٦٠، (٢) ص٥٢-٥٣. انظر أيضاً القضاة لفين والون في المصدر نفسه أعلاه، مهورام بن شالوم وآخرون ضد...ص ٢٣٠ وص ٢٧١.



اضطهاد السلطة الأجنبية، ومن دون عبء إشكالية سلطة الأغلبية المغايرة.<sup>١٧</sup> يدعو المصطلح 'دولة يهودية' إلى تفسيرات تتعلق بجوهر محدّد للدولة، جوهر 'يهودي' كما يُدعى، وسبق أن أُعطيت تفسيرات كهذه، وهي تفسيرات خطيرة من نواحي عدة.<sup>١٨</sup> ويقصد كثير بالطبع أن يتجنب اعتبار يهودية الدولة جسراً لتفسيرات دينية تحكّم الشريعة اليهودية في حياة الناس بشكل أعمق، كما تتعامل الأحزاب الدينية مع مفهوم "الدولة اليهودية". وهذا نقاش بشأن دور الشريعة والفصل بين الدين والدولة، بخاصة في ما يتعلق بحرية الفرد وقضايا الأحوال الشخصية. وهو نقاش وصراع دائر بلا نهاية في الحياة السياسية والتشريعية والقضائية الإسرائيلية من دون نهاية.

مثال آخر هو البروفسور في القانون روت جافيزون. لقد مثّلت هذه الباحثة في الماضي مواقف ليبرالية. وهي تمثّل في العقد ونصف الأخيرين مواقف يمينية متطرفة في التأكيد على صهيونية الدولة، وفي التأكيد على سياسات الهوية اليهودية. وهي تعترض على تدخل المحكمة الإسرائيلية العليا حين يأتي هذا التدخل ضد تشريعات غير ديمقراطية، تعتبرها الباحثة معايير وقيم إسرائيلية سائدة عند الأغلبية لا يحق للمحكمة فرض عكسها. ولكن روت جافيزون تمثل أيضاً موقفاً علمانياً. وهي ترى في يهودية الدولة ما هو أبعد من أغلبية يهودية، إنها تصر على وجود مضمون ليهودية الدولة. وهو كامن بالضبط في تمكينها اليهود من تطوير هوية يهودية علمانية لا دينية فقط، فهذه الإمكانية غير قائمة في الشتات برأيها.<sup>١٩</sup> ولا يمكن للهوية العلمانية في الشتات إلا أن تكون اندماجية برأيها، في حين أن الهوية اليهودية في الشتات هي فقط هوية دينية. الهوية الدينية كهوية علمانية، وبهذا المعنى قومية، ممكنة فقط في دولة إسرائيل كدولة قومية. وعلى كل حال فإنها تدعو إلى هوية يهودية قومية غير دينية. ويتوافق الطرح هذا مع محاولات يوسي بيلين وغيره من قادة اليسار الصهيوني الذين يرون مأزق الهوية اليهودية في وضعها الحالي في الغرب. ومن هنا محاولات اختراع التهود conversion العلماني. وكما يبدو لا بد أن تؤدي هذه المحاولات للتهود غير

<sup>١٧</sup> يقصد كثير بالأغلبية المغايرة، الأغلبية غير اليهودية. ومن المفيد أن يفحص في ما إذا كان اليهودي في دولة ديمقراطية يتطابق فيها القومي مع المواطنة ويفصل فيما الدين عن الدولة يرى نفسه في إشكالية حكم الأغيار. خذ مثلاً اليهودي الأميركي، إن اعتباره أقلية تحت حكم أغلبية مغايرة على حد تعبير كثير مرفوض عليه، انه يفضل ان يعتبر نفسه جزء من القومية الأميركية. إضافة إلى ذلك يبحث اليهود في أميركا عن اعتراف بوضعهم كأقلية، إنهم جزء من الأغلبية.

<sup>١٨</sup> آسا كثير، "دولة اليهود والديمقراطية"، في: يوسف دافيد (محرر): "دولة إسرائيل: بين اليهودية والديمقراطية (مجموعة مقالات)" (المعهد الإسرائيلي للديمقراطية:

القدس ٢٠٠٠) ص. ١١٣.

<sup>١٩</sup> روت جافيزون، دولة إسرائيل بين اليهودية والديمقراطية، في: يوسف دافيد، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٨. تؤكد روت جافيزون على قومية يهودية علمانية ولكنها تكثر من التحريض في الصحافة على المواطنين العرب العلمانيين الذين يعتبرون أنفسهم قوميين عرب، القومية في إسرائيل بنظر أمثال روت جافيزون هي حكر على الصهيونية، اما العرب فهم قوميون.

الديني، باعتماد معايير وطنية، إلى اعتبار الخدمة في الجيش بديلاً عن التهود في عملية منح المواطنة. وعلى سبيل النكته بالعبرية الدارجة فإن المعيار بالنسبة للعلماني هو بندقية "أم سكستين" بدلاً من "الأم اليهودية". إن بديل اليسار الصهيوني المطروح فعلاً لمسألة الهوية اليهودية الدينية هو الخدمة العسكرية في إسرائيل من جهة، والاعتراف بتيارات اليهودية الإصلاحية التي تكيّف الهوية اليهودية مع الحياة في الغرب من جهة أخرى وتسبّل عملية التهود. ويثبت المد اليميني الديني الإسرائيلي وانتشار سياسات الهوية، مدى هامشية هذه المحاولات التي تؤدي غالباً إلى مزج المعيارين، أي تركيب الهوية اليهودية والعسكرة في الوقت ذاته. وخلافاً لما توقعه اليسار الصهيوني طيلة الثمانينيات والتسعينيات لم تصبح إسرائيل أكثر إسرائيلية وأقل يهودية، بل أصبحت أكثر إسرائيلية وأكثر يهودية في الوقت ذاته، طبعاً مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي طرأت على فهم الناس لليهودية وممارساتها.

ومن أجل فهم علاقة يهودية الدولة بكونها دولة اليهود وبمفهوم المواطنة من المفيد أن نراجع خطاب رئيس الحكومة الأول دافيد بن غوريون في معرض تقديمه لقانون العودة سنة ١٩٥٠:

"ولكن دولة إسرائيل تختلف عن بقية الدول في عوامل إقامتها وفي أهداف إقامتها. لقد قامت قبل عامين فقط، ولكن جذورها مزروعة في الماضي البعيد، وهي تنهل من ينابيع قديمة. ينحصر نظامها في سكانها، ولكن أبوابها مشرّعة لكل يهودي بما هو يهودي. ليست هذه الدولة يهودية من ناحية كون اليهود أغلبية سكانها. إنها دولة اليهود حيثما كانوا، وهي لكل يهودي يريدونها.... يوم ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨ لم تقم دولة جديدة من لا شيء، وإنما أعيد سابق عهد إلى مجده، وذلك بعد مرور ١٨١٣ عام على هدم استقلال إسرائيل في أيام باركوخبا والراب عكيفا، والذي بدا أبدياً. لم تقتصر العوامل التي أقامت إسرائيل على العوامل والأفعال المباشرة القريبة التي سبقت إقامتها."<sup>٢٠</sup>

<sup>٢٠</sup> خطاب دافيد بن غوريون في جلسة مناقشة قانون العودة في الكنيست. بروتوكول الكنيست، المجلد (٧) ١٩٥٠، ص. ٢٠٣٧-٢٠٣٥.

يقول بن غوريون إذا أن دولة إسرائيل ليست دولة الأغلبية اليهودية الموجودة فيها، ولا هي تعبير عن حقها بتقرير المصير (إذا سلمنا بتشكلها القومي في دولة)، وإنما هي دولة يهودية بكونها دولة اليهود أينما كانوا.

يؤكد آسا كشير أن دولة إسرائيل هي نتاج النشاط الصهيوني القومي الحديث فقط ويعتبر الدولة اليهودية "تتويجاً للنشاط الصهيوني". ويؤكد دافيد بن غوريون العلماني، ربما أكثر من آسا كشير الذي يضع على رأسه قلنسوة، أن هذا غير صحيح، وأن هذا غير كافٍ لفهم معنى أن إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي. إنه صهيوني أكثر صراحة في تقبل لقاء الهوية الدينية والقومية. ولذلك يعيدنا دافيد بن غوريون ١٨١٣ سنة إلى الوراء للبحث عن مصادر الدولة. هنا يتضح أنه حتى بالنسبة لعلماني مثل بن غوريون لا يوجد فرق حقيقي بين "دولة يهودية و"دولة اليهود". لماذا؟ الأمر هنا مفهوم تماماً. لأن الصهيونية في أوج علمانياتها لم تنجح إطلاقاً بوضع تعريف علماني لليهودية يختلف عن تعريف الشريعة لهذا الانتماء بكونه ديناً. اليهودي قومياً بنظر الصهيونية هو أيضاً اليهودي طائفياً. ومن الذي يحدد اليهودي طائفياً إن لم يكن المؤسسة الدينية في نهاية الامر؟ لقد أكثر البروفسور يشعياهو لايبوفتش من مهاجمة بن غوريون لأنه المسؤول عن عدم الفصل بين الدين والدولة في إسرائيل، لأن الأخير برأي لايبوفتش أراد استخدام المؤسسة الدينية كأداة بيده. ولكن هذا التفسير لا يستنزف أسباب هذه الظاهرة الغريبة قياساً بدولة حديثة، فالقرار ليس شخصياً أداتياً صرفاً. بل هو حالة بنيوية، فكيف بالإمكان فصل الدين عن الدولة، أو فصل دولة اليهود عن يهودية الدولة؟ ما دامت اليهودية تقرّر المواطنة عبر قانون العودة. وما دامت اليهودية تعني أكثر من رموز الدولة أو مصدرها التاريخي التراثي فحسب (كما يرغب الليبراليون أن يعتقدوا) فليس بالإمكان فصل الدين عن الدولة في إسرائيل.

الموضوع أساسي وحاسم ليس فقط لغرض تحديد طبيعة الجماعة القومية التي تعتبر إسرائيل دولتها كدولة قومية بالمفهوم الصهيوني، وإنما أيضاً من ناحية حق المواطنة فيها. فقانون العودة من العام ١٩٥٠ ينص بشكل واضح:

"بند ١: من حق كل يهودي أن يهاجر إلى البلاد."<sup>٢١</sup>

<sup>٢١</sup> الترجمة العربية محايدة. ولكن المصطلحات بالعبرية بترجمة حرفية لتراعي الألفاظ المستخدمة هي من نوع "من حق كل يهودي أن يصعد الى وطنه".

"بند ٤: يتم التعامل مع كل يهودي هاجر إلى البلاد قبل سريان مفعول هذا القانون، وكل يهودي ولد في البلاد قبل سريان مفعوله أو بعده، كأنه هاجر إليها بموجب هذا القانون.

لكن، من هو اليهودي؟

يتابع القانون أعلاه بتعريف اليهودي:

"٤(أ) حقوق اليهودي بموجب هذا القانون وحقوق المهاجر بموجب قانون المواطنة ( من العام ١٩٥٢ ) وأيضاً الحقوق الممنوحة للمهاجر اليهودي بموجب كل تشريع آخر تمنح أيضاً لابن اليهودي ولحفيدته ولزوجه ولزوجه ابنة ولزوجه حفيده، ما عدا من كان يهودياً وغير دينه بإرادته.

"٤(ب) لغرض هذا القانون، اليهودي هو من ولد لأم يهودية او تهوّد وهو ليس تابعاً لديانة أخرى."<sup>٢٢</sup>

جرى إدخال البندين الأخيرين من قانون العودة، والمقتبس من أعلاه، كتعديل لقانون العودة في العام ١٩٦٨، وذلك بعدما صوتت المحكمة العليا بأصوات خمسة ضد أربعة قضاة لإجبار وزير الداخلية على تسجيل أبناء لأم غير يهودية كيهود في بند القومية في بطاقة الهوية. في تلك الحالة التي نظرت بها المحكمة، كان الأب يهودياً وتربى الأولاد كيهود في البلاد، وكانوا يتكلمون العبرية، وخدموا في الجيش، على الرغم من أنهم ليسوا يهوداً بحكم الشريعة لأن الأم ليست يهودية. وقد طالبت المحكمة الكنيست بإلغاء بند القومية من الهوية<sup>٢٣</sup> بهدف إلغاء مثل هذا الإشكال الذي يمنع تسجيل أبناء يهودي تربوا كيهود ويخدمون في الجيش، فقط لأنهم ليسوا يهوداً بحسب الشريعة. لم تحترم الكنيست طبعاً توجه المحكمة العليا وسنت فوراً تصحيحاً لقانون العودة يؤكد تعريفاً "للإسرائيلي" بشكل يتطابق مع تعريف الدين كما رأينا أعلاه.

<sup>٢٢</sup> الأمر الغريب أن تمتع قريب اليهودي بموجب درجات القرى المذكورة بالمواطنة يتوقف في حالة كون هذا القريب يهودياً سابقاً تخلى طوعاً عن يهوديته، هنا يستثنى من تخلى عن هذه الديانة حتى لو حققت له المواطنة بحكم يهودية قريبه لا بحكم يهوديته، أي أنه يعاقب عملياً على تركه الدين اليهودي طوعاً.

<sup>٢٣</sup> قرار محكمة العدل العليا ٥٨١٦٨، شليط ضد وزير الداخلية وآخرين، مجموعة قرارات المحكمة. المجلد ٢٣ (٢)، ص. ٤٤٧ (بالعبرية)

وقد تفجّر الصراع بشأن السؤال الشهير "من هو اليهودي؟" للمرة الأولى عام ١٩٥٨. وقد أدى في ذلك العام وللمرة الأولى أيضاً إلى أزمة ائتلافية مع انسحاب وزراء "المفدال" (الحزب القومي الديني) من حكومة بن غوريون على هذه الخلفية.<sup>٢٤</sup>

ومع قيام إسرائيل، تحوّلت الهوية اليهودية إلى هوية رسمية تحتاج إلى تحديد، إضافة إلى الحاجة لتحديد من هو اليهودي الذي يسري عليه قانون العودة. وحتى العام ١٩٥٨ استمر تسجيل اليهودي في بند القومية في وزارة الداخلية عند استصدار بطاقة هوية وغيرها بموجب تحديد الشريعة لليهودي. ولكن تعليمات الوزير "المباي" (الصفة مشتقة من حزب "مباي" سلف حزب العمل التاريخي) يسرائيل بار يهودا بالتشاور مع المستشار القضائي للحكومة في حينه حاييم كوهين<sup>٢٥</sup> أثارت في حينه ضجة كبرى بخاصة في أوساط المتدينين ثم اليمين الإسرائيلي الذي استغل النقاش.

وقد حاول الوزير أن يفصل في تعليماته بين تسجيل الفرد كيهودي في بند القومية بناء على اختياره، وبين تسجيل اليهودي لأغراض الزواج والطلاق وغيره كيهودي إذ إنه يجب الالتزام بتعريف الشريعة.<sup>٢٦</sup> وقد أقرت الحكومة تعليمات الوزير يوم ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٥٨ مع إضافة الشروط التالية: ألا يكون من يسجل كيهودي منتمياً لديانة أخرى، وفي حالة تسجيل الطفل أن يعلن الوالدان أنه يهودي.

ولم يدرك بن غوريون عمق الأزمة إلا متأخراً وعادت الأمور في نهايتها إلى ما يمكن تسميته، status quo أي الوضع القائم، في علاقة الدين والدولة وفي عدم تغييره بقرار الأغلبية وإنما بالاتفاق فقط، لأنه إذا لم تتم تسوية مثل هذه الأمور بالاتفاق فإنها تؤدي إلى شرح اجتماعي وسياسي وثقافي خطير في المجتمع.

وقد تراوحت الاقتراحات لحل وسط بين إلغاء بند القومية نهائياً من بطاقة الهوية والتمييز بين اليهودي و"اليهودي بقومية متبناة" (أو مكتسبة). ولكن من المفيد مراجعة رفض بن غوريون محو بند القومية (اليهودية) ولو تكتيكياً من الهوية والاكتفاء بتعبير "إسرائيلي": "ولد هنا جيل ليس متديناً بأغلبيته. وإذا كتبنا "إسرائيلي" فقط لا "يهودي" هنالك خطر. عليه أن يعرف أنه يهودي... يجب أن نزرع في قلبه

<sup>٢٤</sup> من بين دراسات عديدة حول هذا الموضوع انظر ألعيزر دون يحيى، "دات زهزوت لثوميت وبوليتيكا-همشير بشنيلاات مي هو يهودي ١٩٥٨"، الدين والهوية القومية والسياسة-الأزمة في سؤال من هو اليهودي ١٩٥٨، في تسفي تسميرت ومردخاي بار أون (محرران): "شني عفري هجيشر"، جاني الجسر، (بتسحاق بن تسفي القدس ٢٠٠٢) ص. ٨٨-١٤٣.

<sup>٢٥</sup> رد الوزير بتعليماته هذه على تعميم أصدره رئيس دائرة التسجيل من دون علم وزيرها أن التسجيل في بند الهوية والقومية يجب ان يتم بموجب تعاليم الشريعة اليهودية. المصدر نفسه ص ٩٢.

<sup>٢٦</sup> المصدر نفسه ص. ٩٣.



إدراك أننا قبل كل شي يهود، أبناء الشعب اليهودي... ولذلك لا يجوز أن يكتب في بطاقة الهوية فقط "إسرائيلي"، يجب أن يكتب "يهودي".<sup>٢٧</sup>

وطبعاً يكاد يتطابق تاريخ هذا السؤال مع تاريخ الدولة العبرية. وما زالت الصراعات حوله مستمرة نتيجة لاستمرار فعل هذا التناقض، ونتيجة لمحاولة القوى الليبرالية الفصل بين قومية اليهودي ودينه في الحالات الفردية. وتبدي المحكمة العليا واليمين الإسرائيلي العلماني تفهماً أيضاً لولاءات غير دينية محض للدولة مثل الخدمة في الجيش وغيرها كأساس للمواطنة الإسرائيلية في حالات فردية. ولا تنسى المحكمة عادة أن ترفق هذا التفهم برفضها الاعتراف رسمياً بالهوية اليهودية المنفصلة عن الدين. يضاف إلى هذا السياق نشوب الصراع بخاصة مع الجالية اليهودية الأميركية بشأن شرعية عملية التهود واجراءاتها، (أي إجراءات دخول الدين اليهودي). وبموجب الإجراءات الإصلاحية أو المحافظة، قررت الكنيسة في العام ٢٠٠٢ إلغاء بند القومية من الهوية. ألغي البند لتجنب البت في قومية الشخص المتهود بموجب الإجراءات الإصلاحية. ولكن إلغاء البند لم يمه النقاش في الواقع ولم يحسمه بل تكتم عليه.

لقد دار هذا النقاش ورافق الكيانية السياسية والقانونية الإسرائيلية منذ البدايات. ومن أهم ما قيل فيه ومن أمتع نقاشات المحكمة العليا بشأن هذا الموضوع ما دار حول قضية أوسفالد روفازين<sup>٢٨</sup> الذي ولد لوالدين يهودين عام ١٩٢٢ في بولندا وتلقى في صغره تعليماً يهودياً. وكاد يهاجر إلى فلسطين كصهيوني لولا احتلال النازيين بولندا واعتقاله من قبل الجستابو. وبعد مغامراته الطويلة مع ملاحقة الألمان، وصل أخيراً حتى تغيير ديانته إلى المسيحية في دير احتسى فيه من النازيين، ثم أصبح راهباً في العام ١٩٤٥. وكان الرجل يصردائماً أنه غير دينه فقط إلى المسيحية، ولكن في وعيه القومي بقي يهودياً صهيونياً آملاً أن يهاجر إلى فلسطين كصهيوني ويخدم في أحد الأديرة كراهب. وهكذا تمت هجرته إلى البلاد في العام ١٩٥٨. ولكن وزارة الداخلية ردّت طلبه أن يتلقى شهادة مهاجر يهودي وأن يسجل كيهودي في بطاقة الهوية. وجاء الرفض بناء على قرار الحكومة من يوم ٢٠ تموز/يوليو ١٩٥٨ أن يسجل كيهودي فقط "كل من أعلن باستقامة أنه يهودي، وهو في الوقت ذاته ليس تابعاً لديانة أخرى".

<sup>٢٧</sup> اقترحه في حينه بنحاس روزين، ص ٩٦. وتم تطبيق هذا الحل الوسط في العام ٢٠٠٢ فقط... بن غوريون من جلسة كتلة مباي في الكنيسة وسكرتارية الحزب ص.

٩٧

<sup>٢٨</sup> قرار محكمة العدل العليا ٦٢٧٢-٦٢٧٢-٦٢٧٢ أوسفالد روفالزون ضد وزير الداخلية، في المحكمة العليا بجلوسها كمحكمة عدل عليا، قرارات المحكمة العليا المجلد ١٦.

وبعد مناقشة طويلة وممتعة للغاية رفضت المحكمة استئنافه على قرار وزير الداخلية بالأغلبية، والسبب بسيط: لا يمكن أن يكون الشخص يهودياً من ناحية هويته القومية وابتناً لديانة أخرى غير اليهودية في الوقت ذاته.

هذا الموضوع محسوم نهائياً إذا في الفقه القضائي الإسرائيلي. وقد نورد عليه عشرات الأمثلة، ولكن المثال الأخير هو أوضحها تاريخياً إذ يوفر لنا حالة حديثة نادرة لتغيير الدين بخيار فردي حرم الإصرار على الثبات على الهوية القومية إلى درجة التعاطف الكامل مع الصهيونية: يهودي الأصل حتى بحسب الشريعة، صهيوني العقيدة، ويرفض طلبه أن يُسجّل كيهودي قومياً لأنه غير دينه. الصورة واضحة تمام الوضوح: لا يصبح غير اليهودي يهودياً إلا إذا غير دينه إلى اليهودية، ولا يبقى يهودياً إذا انتقل (بإرادته الحرة) لدين آخر.

### الدولة اليهودية مبكراً

لم يبذل هرتسل العلماني مؤلف كتاب "دولة اليهود: محاولة حديثة لحل المسألة اليهودية" (لاحظ! دولة اليهود وليس الدولة اليهودية) أي جهد لتعريف يهودية الدولة، عدا عن كونها أداة لحل مسألة يعتبرها مسألة قومية هي المسألة اليهودية. وهو يقصرها في الواقع على وجود أغلبية يهودية تعتبرها دولتها الوطنية. وهو لا يرمز حتى لمعنى يهوديتها. ولا يوجد في كتابه هذا أي تفصيل لمعنى يهودية الدولة. أراد هرتسل دولة أوروبية الطابع تشكل تعبيراً قومياً عن اليهود، فيها أغلبية لليهود. والدولة كفيلة بأن تحول اليهود إلى شعب كباقي الشعوب الأوروبية، كما يفهمها هو بالطبع. وعرف جابوتنسكي العلماني يهودية الدولة اليهودية عندما سُئل في لجنة التحقيق الإنكليزية من العام ١٩٣٦ عن معنى عبارة الدولة اليهودية فأجاب قائلاً: إنها دولة تقطنها أغلبية يهودية. لم يحاول لا هرتسل، ولا جابوتنسكي أن يجد تعريفاً أو جوهرًا يهودياً للدولة اليهودية.

لا يوجد أوضح من علمانية هرتسل واشمئزاه في هذا الكتاب ذاته من المتدينين اليهود إلى درجة استعارة أوصاف ونعوت معادية للسامية في وصف احتقاره لهم. ولكنه لم ينجح وهو في أوج علمانيته أن يخلق تعريفاً جديداً لليهودية، أو أن يفتح مدخلاً جديداً لهذه "القومية" عدا مدخل الانتماء الديني. وقد أثارت علمانية هرتسل كما هو معروف حفيظة، بل عدا المتدينين اليهود الذين رفضوا علمنة الدين اليهودي بتحويله إلى قومية حديثة وبالتالي إزالة خصوصية هذا الشعب، كشعب الله المختار الذي يقيم دولته مع قدوم المسيا المخلص. أراد هرتسل شعباً كبقية الشعوب في حين أراد المتدينون "شعب التوراة"،



"شعب السبت"، وليس شعبا كبقية الشعوب. وبهذا المعنى فإن قبول دولة يهودية بالنسبة إليهم إذا كانت علمانية أصعب عليهم من دولة علمانية يقيمها "الأغيار". إذ تجسّد الأولى فقط نفيًا مباشرًا وحقيقيًا لليهودية الدولة كما ينبغي أن تكون. لا تشكل الدولة العلمانية بشكل عام نقيضًا للدين اليهودي برأيهم، أما الدولة العلمانية اليهودية فتشكل نقيضًا للدين اليهودي.

اختلفت الأمور طبعاً فيما بعد بدرجة كبيرة. وأصبحت الأحزاب الدينية تعمل وتناضل من أجل منح مضمون يهودي ديني لدولةٍ وقفت ضد الجهود المبذولة في إقامتها، وذلك في دائرة تغذي ذاتها: لقد حتمت حاجة الأحزاب الدينية إلى النفوذ السياسي طرح مهام سياسية وخدمات للجمهور بروح برنامجها. وتطلّب طرح برنامج سياسي والتأثير بموجبه نفوذًا سياسيًا في الدولة، واشترط بالتالي السلوك على أساس الانتماء إلى الدولة الصهيونية. تحولت هذه الدائرة غير المفرغة إلى عملية صهيينة الأحزاب الدينية في الحياة الواقعية والسياسية العملية في إطار الدولة في عملية تدريجية تشوبها أزمات، ولكنها صيرورة مستمرة، وهذه وجهتها. بالطبع، كان هنالك أصلاً تياراً أقلية بين المتدينين تبنت الصهيونية منذ البداية. وقد توسّع هذا التيار بقوة في الدولة بعد أن قامت.

ولذلك أيضاً إذا عدنا إلى كلام بن غوريون في قانون العودة نجد أن هذه الهوية اليهودية بنظره هي التي تقيم الدولة، وليس العكس. وهي أساس القانون الإسرائيلي وأساس المواطنة وليس العكس: "قانون العودة من قوانين المصدر بالنسبة لإسرائيل. إنه يتضمن مهمة مركزية لدولتنا، مهمة تجميع الجاليات من المهجر. يقرّر هذا القانون أنه ليس الدولة هي التي تقرّر ليهود الخارج حقهم بالاستقرار فيها، وإنما حق اليهودي بذلك مطبوع فيه بما هو يهودي، في حال قرّر بإرادته أن ينضم إلى توطين البلاد." الحق سابق على القانون إذا. وليس بإمكان أي قانون إسرائيلي أن يلغيه، القانون الحالي هو تعبير عن حق اليهودي في المهجر بما هو يهودي أن يستوطن في فلسطين. بعد ذلك تبدأ الشعوذة الكلامية للتوفيق بين هذا "الحق" ومبدأ المساواة. فالمساواة برأيه في الدولة، ولكن هذا "الحق" سابق على الدولة (أخذاً بعين الاعتبار أن الرجل يتحدث عن قانون تسنه دولة هو رئيس حكومتها وهو يتحدث في برلمانها، لا بد من اعتبار هذا الكلام نوعاً من الميتا-فيزيقا السياسية أو السحر والشعوذة). "هذا الحق هو الذي بنى الدولة، ويكمن مصدره في الرابط التاريخي الذي لم ينقطع بين الشعب والوطن. وقد أقر قانون الشعوب بهذا الحق في الواقع...."<sup>٢٩</sup>

<sup>٢٩</sup> بن غوريون: المصدر السابق نفسه.

والمقصود "بقانون الشعوب" أو القانون الدولي هنا، هو بالطبع وعد بلفور، وتبني هذا الوعد في صك الانتداب. أما إذا كان قرار التقسيم هو المقصود بإقرار قانون الشعوب (القانون الدولي) بهذا الحق، فصحيح أن القرار المذكور يستخدم مصطلح "الدولة اليهودية" و"الدولة العربية" في فلسطين، ولكنه يؤكد على مواطنة المقيمين في كل دولة، ما داموا لم يتقدموا بطلب مواطنة في الدولة الأخرى لأنها تعبر عنهم وطنياً. وبموجب قرار التقسيم لا فرق بين مواطنة العربي واليهودي في الدولة اليهودية. وتشتق كلاهما من إقامتهم في المنطقة التي أقيمت فيها الدولة، لا بفعل "حق عودة" ولا بفعل رابط تاريخي، ديني أو غير ديني... وكما هو معلوم، لولم يتم تشريد العرب من الدولة اليهودية طبقاً لخطة التهجير وهدم تلك القرى العربية التي كان من المفترض أن تكون في حدود الدولة اليهودية بموجب قرار التقسيم لشكل العرب ما يقارب ٤٥ بالمائة من سكان الدولة اليهودية. أما كيف تمت مصالحة ذلك الواقع السكاني مع تعريفها كيهودية حين قبلها الصهيونيون، فلم تجر حتى محاولة للتبرير. كان قرار إقامة الدولتين اليهودية والعربية سياسياً لا إيديولوجياً أو فكرياً.<sup>٣٠</sup> وقد استغلته القيادة الصهيونية سياسياً أيضاً، ولكن بغرض تحقيق مشروعها الإيديولوجي. ولا يمكن لصهيوني في عصرنا تخيل دولة يهودية نصف سكانها من الفلسطينيين، كما نص عليها قرار التقسيم، وقبله التيار الرئيسي في الحركة الصهيونية في حينه.

وفي "وثيقة الاستقلال" تتناوب المصطلحات "دولة يهودية" و"دولة اليهود" عدة مرات. والوثيقة كما هو معروف، ليست بمثابة قانون، ولم يتم تبنيها كقانون، ولكن لها قيمة معيارية دستورية في بنية الدولة القانونية كما أسلفنا. وتبدأ الوثيقة في الفترة الأولى بالجمع بين الرابطة الدينية والحقوق السياسية والقومية جمعاً لا ينفصم: "في أرض إسرائيل قام الشعب اليهودي، وفيها بلور شخصيته الروحية والدينية والسياسية، وفيها عاش حياة انبعاث سيادي. فيها أنتج نتاجاً ثقافياً ودينيّاً وإنسانياً وأورث العالم كتاب الكتب الأبدية. وبعد أن أبعد الشعب من بلاده بالقوة حافظ على عهده لها في كل بلدان شتاته، ولم يتوقف عن الصلاة والأمل أن يعود إليها وأن يجد فيها حرته السياسية."

وتتطرق "وثيقة الاستقلال" إلى وعد بلفور وإلى صك الانتداب كاعتراف من قبل القانون الدولي بالرابط التاريخي "بين الشعب اليهودي وأرضه."

ثم تتطرق الوثيقة إلى كارثة يهود أوروبا وإلى حق العودة لليهود إلى دولة إسرائيل. أما الفقرة التي تستخدم لغة قومية حديثة ويستند إليها القوميون الليبراليون العلمانيون، فتأتي بعد استخدام الحجج الأخرى كافة، بما فيها الدينية، المذكورة أعلاه: "انه حق الشعب اليهودي الطبيعي أن يكون مستقلاً في

<sup>٣٠</sup> بموجب قرار التقسيم كان من المفترض ان تكون ١١٠٠٠ كم أي ٤٢ بالمائة من مساحة فلسطين، ومساحة الدولة اليهودية بموجبه ١٤٩٠٠ كم (٥٦ من مساحة فلسطين ٢ بالمائة لمنطقة القدس). في منطقة الدول العربية اقام ٧٢٥ ألف عربي و ١٠ آلاف يهودي أما في مناطق الدولة اليهودية فقد أقام في حينه ٤٩٨ ألف يهودي و ٤٠٧ ألف عربي (في القدس ١٠٥ ألف عربي و ١٠٠ ألف يهودي).

دولته السيادية كأى شعب آخر. ولذلك، اجتمعنا نحن أعضاء مجلس الشعب، ممثلو اليسوف العبري والحركة الصهيونية، في اليوم الأخير للانتداب البريطاني على أرض إسرائيل، ومن شرعية حقنا الطبيعي والتاريخي، وعلى أساس قرار الهيئة العامة للأمم المتحدة، نعلن بهذا عن إقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل، هي دولة إسرائيل."

أما الفقرة التي تجمع بين يهودية الدولة وديمقراطيتها ويتم الاستناد إليها للجمع بينهما من جديد في التشريع منها: "تكون إسرائيل مفتوحة للهجرة اليهودية ولجمع الشتات، وتهتم بتطوير البلاد لصالح سكانها جميعاً، وتقام على أسس الحرية والعدل والسلام بموجب رؤيا أنبياء إسرائيل. وتقيم مساواة اجتماعية وسياسية بين مواطنيها كافة من دون تمييز في الدين والعنصر والجنس. وتضمن حرية العبادة والضمير واللغة والتعليم والثقافة، وتحافظ على الأماكن المقدسة للأديان كافة، وتكون أمينة لميثاق الأمم المتحدة."

ولكن هذه الفقرة التي تبدو فيها إسرائيل دولة قومية تعبر عن حق تقرير المصير لشعبها، وتمنح في الوقت ذاته المساواة للسكان كافة، جاءت بعد تأكيد الحقوق الدينية كحقوق سياسية. وحتى في هذه الفقرة يؤكد مؤسسو الدولة الصهيونية على الهجرة اليهودية التي لا بد أن تفتح مسألة "من هو اليهودي؟" كما أسلفنا، إضافة إلى التأكيد على الحرية والعدل والمساواة بموجب رؤيا الانبياء. (وبإمكان أي ليبرالي صهيوني أن يفصل بالطبع بين رؤية الأنبياء الأخلاقية الإنسانية العامة وبين بقية التوراة باعتبار نتائجهم تراثاً إنسانياً عاماً يختلف عن أسفار التوراة الأخرى مثل التكوين والملوك والقضاة، وهي التي يمكن اعتبارها شديدة الخصوصية لناحية القبلية اليهودية وتأكيد تعاليم الشريعة في الوقت ذاته).

وعندما يتطرق رئيس المحكمة العليا الإسرائيلية الأكثر شهرة وتأثيراً في تاريخها، أهرون باراك، إلى مصطلح يهودية وديمقراطية في القانون يقول: "علينا أن نذكر أن المكانة المعيارية التي منحت لقيم الدولة كيهودية وديمقراطية هي مكانة معيارية دستورية فوق-قانونية. وسوف يُلغى أي تشريع عادي يمس دستورياً بحق من حقوق الإنسان حتى لو كان هدفه مقبولاً، وحتى لو لم يتجاوز المدى المطلوب إذا لم يتلاءم مع قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية وديموقراطية."<sup>31</sup> و برأي باراك بطاقاته الروحية والفكرية يقرر المجتمع معنى اليهودية والديمقراطية وكيف تتم الموازنة بين القيميتين. وتعمل المحكمة في

<sup>31</sup> محاضرة أهرون باراك في المؤتمر العالمي للعلوم اليهودية ١ آب ١٩٩٧، في: رون مارجولين (محرر)، مدينت إسرائيل كمديناه يهودية وديموقراطية، (القدس ١٩٩٨)

إطار الاجماع المجتمعي وتعبر عن هذا الاجماع.<sup>٣٢</sup> ويلخص القاضي باراك بلغته ما ينبغي أن يكون عليه هذا الإجماع في تفسير معنى يهودية الدولة كما يلي:

١. دولة يهودية هي دولة الشعب اليهودي... دولة يحق لكل يهودي أن يهاجر إليها، وجمع الشتات اليهودي هو من قيمها الأساسية.
٢. دولة يهودية هي دولة يتشابك تاريخها ويندمج في تاريخ الشعب اليهودي، لغتها عبرية وأعيادها تعكس انبعاثها القومي.
٣. دولة يهودية هي دولة تعتبر الاستيطان اليهودي في حقولها ومدنها على رأس سلم أولوياتها.
٤. دولة يهودية هي دولة تركز ذكرى اليهود الذين ذبحوا في المحرقة وتشكل حلاً لمشكلة الشعب اليهودي الفاقد الوطن والاستقلال وذلك بتجديد الدولة اليهودية في أرض إسرائيل.<sup>٣٣</sup>
٥. دولة يهودية هي دولة تنمي الثقافة اليهودية والتربية اليهودية وحب الشعب اليهودي.
٦. دولة يهودية هي تحقيق تطوع الأجيال لخلاص إسرائيل.<sup>٣٤</sup>
٧. دولة يهودية هي دولة تتبنى قيم الحرية والعدالة والاستقامة والسلام من إرث إسرائيل.<sup>٣٥</sup>
٨. دولة يهودية هي دولة تهمل من التقاليد الدينية، والتوراة هي الكتاب الرئيسي بين كتبها، وأنبياء إسرائيل هم أساس أخلاقياتها.
٩. دولة يهودية هي دولة تضطلع فيها الشريعة اليهودية بدور هام وتقوم فيها قوانين الزواج والطلاق بموجب قانون التوراة.
١٠. دولة يهودية هي دولة تعتبر قيم تورا إسرائيل والتراث اليهودي وقيم الشريعة اليهودية من بين قيمها الأساسية.<sup>٣٦</sup>

نكاد لا نميز أو نلاحظ علمانية وليبرالية القاضي العلماني باراك في هذه التعريفات. ولكن على الرغم من ذلك وعلى الرغم من تأكيده على الإجماع، إلا ان هنالك نزعة قوية جدًا في السياسة والقضاء ولدى أوساط واسعة من الجمهور لتعريفات أكثر صرامة لليهودية الدولة على حساب ديمقراطيتها. ويتجلى ذلك بشكل خاص في تبني نقاد المحكمة العليا الحسم البرلماني بالأغلبية كتعبير عن إجماع لا يحق للمحكمة العليا إلغاؤه بحجة التعدي على حقوق الانسان والمواطن. ولذلك يتخذ الصراع على

<sup>٣٢</sup> اهرن بارك، المصدر السابق، ص. ١٠.

<sup>٣٣</sup> العبارة الأخيرة مأخوذة من وثيقة استقلال إسرائيل.

<sup>٣٤</sup> العبارة مقتبسة من وثيقة الاستقلال أيضا.

<sup>٣٥</sup> المقصود بشكل خاص التلمود وغيره من أسس الشريعة والقضاء العبري.

<sup>٣٦</sup> اهرن بارك، المصدر السابق نفسه، ص. ١١.

زيادة منسوب يهودية الدولة على حساب ديمقراطيتها كعملية تعبئة منهجية ضد المحكمة العليا باعتبارها تمثل أقلية نخبوية تفرض رأيها على الأغلبية البرلمانية. وبالطبع هنالك في المحكمة العليا ذاتها من مثل ويمثل آراء أقرب إلى هذه النزعة. ومن منظريها، القاضي السابق في المحكمة العليا وأستاذ القانون العبري في الجامعة العبرية سابقاً ومؤلف أهم الكتب في الشريعة والقانون العبري. وتعريفه للدولة اليهودية أكثر صرامة من باراك كما أنه يدعو إلى حسم مسألة القيم اليهودية والديمقراطية للمجتمع. فالإجماع وليس القيم التي تتبناها أو تفسرها المحكمة العليا برأيه هو أساس التعليمات كافة ذات الطابع الدستوري. ولذلك أيضاً يؤكد إيلون على الطابع الخاص لإسرائيل كيهودية وديمقراطية، خلافاً لما يدعيه الليبراليون، وكأن إسرائيل يهودية كما أن فرنسا فرنسية، أو كما أن بريطانيا بريطانية. "هذا التعريف خاص بالجهاز القضائي في دولة إسرائيل وليس له شبيهه أو مثيل في أي جهاز قضائي ديمقراطي في العالم. لم نجد تعريفاً لقيم أميركية وديمقراطية، ولا لقيم دولة فرنسية وديمقراطية، أو كندية وديمقراطية. ففي دساتير تلك الدول يتم الحديث عن ديمقراطية 'تتوق إلى الحرية' لا عن قيم فرنسية أو كندية أو غيرها. وهذا ليس حال دولة إسرائيل حيث أن المفهوم 'يهودية' يعبر عن جوهر الدولة ذاته".<sup>٣٧</sup> ويشدد إيلون كقاض بالطبع في خلافه مع باراك على مدى احتياج المحكمة للقانون العبري والشريعة اليهودية عند وجود ثغرة قانونية بشكل خاص متهمًا باراك بأنه استبدل قيم الشريعة بقيم أخرى علمانية تمنع وجود ثغرات وبالتالي بتجاوز قانون أسس القضاء من العام ١٩٨٠، والذي يفرض على المحكمة بشكل واضح وصريح أن تستخدم قيم الشريعة اليهودية في حال وجود ثغرة قانونية، أي حين لا يوفر القانون الإسرائيلي القائم إجابة عن إشكال قضائي.<sup>٣٨</sup>

## دولة قانون

لقد كانت يهودية الدولة هي الأداة التي جعلت بإمكان الدولة أن تسنّ القوانين الرامية إلى مصادرة أراضي العرب باعتبار أن الاستيطان اليهودي واستيعاب الهجرة هي قيم أساسية في أساس الصالح العام لدولة تعرف نفسها كدولة يهودية وتقوم على قانون العودة واستيعاب الهجرة اليهودية. وهي غاية تبرر الأدوات، حتى لو تناقضت مع حقوق المواطنين غير اليهود، ومن ضمنها حقوق الملكية. كما أن يهودية الدولة كهدف وأساس قيامها جعل إسرائيل ترفض تطبيق حق عودة اللاجئين، مع أنها

<sup>٣٧</sup> مناحم الون، في رون مرغولين (محرر)، ص. ١٧.

<sup>٣٨</sup> المصدر نفسه ص. ١٩.



وافقت رسمياً على قرار التقسيم وإقامة دولة يهودية من المفترض أن ما يقارب نصف سكانها من العرب، وذلك قبل أن تعمل على تهجيرهم من حدودها، ثم احتلال أرض الدولة الفلسطينية أيضاً. وكانت يهودية الدولة أساس سن قانون الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية سنة ١٩٥٢ والذي يمنح هذين التنظيمين اليهوديين الدوليين مكانة خاصة إضافة إلى "القرن قبيمت"، (الصندوق القومي اليهودي)، و"قرن هيسود" وغيرها، ويمنحها، على الرغم أنها مؤسسات غير رسمية، مكانة قانونية في مجالات تملك الأرض والاستيطان واستيعاب الهجرة، وهي المهمات التي تعبر عن يهودية الدولة بامتياز. وما زال الحفاظ على يهودية الدولة يشكّل أساساً لجملة من التشريعات العنصرية، فيما أن إسرائيل دولة قانون<sup>٣٩</sup> كما بشر رئيس حكومتها أريئيل شارون الناس في خطابه في مؤتمر العقبة ذاته الذي أكد فيه بوش التزام أميركا بأمن إسرائيل كدولة يهودية. فقد أقر البرلمان الإسرائيلي يوم ١٨ حزيران/يونيو، ٢٠٠٣ بالقراءة الأولى اقتراح قانون "المواطنة والدخول إلى إسرائيل (مؤقت) ٢٠٠٣" وينص القانون بشكل عام على منع المواطنة أو الإقامة في إسرائيل داخل الخط الأخضر عن أي من "قاطني الضفة الغربية وقطاع غزة"، وينص على ذلك البند الأول من القانون وبالحرف الواحد "بغض النظر عما ينص عليه أي قانون آخر". أي أن اقتراح القانون الجديد والساير المفعول لمدة سنة ينسف جميع قوانين المواطنة الإسرائيلية التي سبقت في ما يتعلق بسكان الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد بادرت الحكومة الإسرائيلية إلى تقديم هذا القانون للكنيست. ولأنها "دولة قانون"، فهي لا يمكن أن تكتفي بالأنظمة الصادرة عن وزير الداخلية السابق إيلي يشاي يوم ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٢ والتي منعت بأمر منه، ومن دون قانون، عملية لم شمل العائلات، وجمّدت معالجة طلبات لم شمل العائلات في وزارة الداخلية الإسرائيلية في حال كون أحد الزوجين فلسطينياً أو فلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة حتى لو أقام الزوجان سوياً منذ سنوات وأنجبا أطفالاً.

والقانون يمنع أي لبس، ويعقّد الاستئناف المؤجل والمتعثر إلى المحكمة العليا ضد أوامر وزير الداخلية إياها، فالمحكمة العليا غير الليبرالية أصلاً في ما يتعلق بقضايا الضفة والقطاع، لا تلغي قانوناً بسهولة إلغاء أنظمة وزير إياها، وبخاصة وأن المحكمة العليا الإسرائيلية تواجه هجمة يمينية دينية شاملة في البرلمان وعلى مستوى الرأي العام بحجة تدخلها "المبالغ فيه" في عملية التشريع وسن القوانين.

<sup>٣٩</sup> قال شارون ذلك في سياق تأكيده على ضرورة إزالة ما أسماه مستوطنات غير قانونية تمييزاً لها عن مستوطنات قانونية بموجب القانون الإسرائيلي.

<sup>٤٠</sup> تحول في هذه الاثناء إلى قانون دائم في العام ٢٠٠٧.

ويسمح القانون الجديد في بنده الثالث بالاستثناءات التالية: (١) من حق وزير الداخلية، بحسب الظرف، أن يمنح أحد سكان هذه المناطق إذناً بالإقامة في إسرائيل أو التواجد فيها من أجل العمل أو العلاج الطبي لفترة محدودة، أو لهدف مؤقت آخر لفترة متراكمة لا تزيد عن ثلاثة أشهر. (٢) من حق وزير الداخلية أن يمنح مواطنة أو إذناً بالإقامة لأحد سكان هذه المناطق اذا اقتنع أنه يتماثل مع دولة إسرائيل وأهدافها، أو أنه أو أحد أبناء عائلته قد قاموا بعمل فعلي لتعزيز الأمن أو الاقتصاد أو هدف هام آخر للدولة، أو اذا كان منح المواطنة أو حق الإقامة ذا أهمية خاصة بالنسبة إلى الدولة...<sup>٤١</sup> أي أن القانون يمنح الوزير الحق أن يستثني حالات العلاج الطبي وضرورات توطين العملاء.

لم يكن الوضع جنة بالنسبة إلى لم شمل العائلات الفلسطينية في الداخل قبل سن القانون. فالعديد من النساء الفلسطينيات والرجال الفلسطينيين أقاموا مع أزواجهم أو زوجاتهم داخل الخط الأخضر من دون هوية أو إقامة، ومن دون تسجيل الأطفال لأن عملية لم الشمل ومنح الإقامة قانونياً قد تستغرق خمس أو ست سنوات، وقد لا تتم إطلاقاً.

أما مبرر الحكومة لسن القانون فهو مبرر أمني. فالهوية الإسرائيلية أو حق الإقامة الممنوح قد يستغل من قبل منفعدي عمليات انتحارية من أجل دخول إسرائيل بشكل قانوني أو من أجل التجوّل فيها بحرية. ومن الواضح أن من حظوا بلم شمل عائلاتهم لم ينفذوا عمليات فدائية، وأن غالبية من نفذوا عمليات لم يحظوا بعملية لم شمل، ولم يرتبطوا بعلاقة زواج مع أحد من الداخل. ولا تحتمل أستاذة جامعية قومية يمينية متطرفة مثل روت جافيزون مثل هذا التلون والنفاق في الموقف. وتؤكد أنها تؤيد القانون وتعتبره شرعياً لا من منطلق ضرورته الأمنية "المحايدة إيديولوجياً"، وإنما من منطلق إيديولوجي صهيوني مبدئي هو حق إسرائيل أن تحافظ على أغلبية يهودية: "لا مبرر برأيي لتسويغ القانون بمفاهيم محايدة 'أمنية'، فتبريره مؤسس على كونه جزء من الجهد للمحافظة على إسرائيل كدولة يمارس فيها الشعب اليهودي حقه في تقرير المصير على خلفية الشروط التي تسود في المنطقة في هذا الزمن. ويمنع ان تميّز الدولة اليهودية بين مواطنيها، كما يمنع أن تميّز الدولة لأسباب غير شرعية بين الراغبين أن يقطنوا فيها حتى لو لم يكن لهم حق في ذلك. ولكن من يعتقد أن من المبرر أن تكون دولة يهودية، فمن المفترض أن يقبل حقها بل واجبها أن تحافظ على الشروط التي تمكّنها من الاستمرار في الوجود، طالما لا تمس

<sup>٤١</sup> المقصود بهذه التعريفات والتحديدات المطولة منح الوزير صلاحية منح الإقامة للمتعاونين مع الاحتلال الإسرائيلي من الفلسطينيين.



بحقوق الآخرين داخلها وخارجها.<sup>٤٢</sup> وتقترح غافيزون بالطبع أن يلزم المواطنون الفلسطينيون شملهم إذا أرادوا الزواج من فلسطينيات غير مواطنات، أو العكس، في الدولة الفلسطينية!!

وتتلخص القضية بالطبع بمنع زيادة عدد المواطنين العرب في الداخل، والموضوع ديموغرافي متعلق بيهودية الدولة، وليس شأنًا أمنيًا على الرغم أن مسوّغات القانون التي طرحت، كانت أمنية. وقد اعتمدت الحجة الأمنية على حالة فردية واحدة لا غير وهي عملية مطعم "ماتسا" في حيفا يوم 31 آذار/مارس ٢٠٠٣، والتي نفذها شاب يقيم في الضفة الغربية ولكنه يحمل هوية إسرائيلية بفعل كون والدته مواطنة إسرائيلية.

ويسند العنصريون موقفهم شعبويًا أيضاً بالمبرر العنصري المعروف والمسموع بكثرة في الدول المتقدمة نسبياً قياساً بمحيطها، والمعارضة للهجرة الوافدة. فالعرب برأيهم يرغبون بالسكن في إسرائيل من دون أي ولاء أو التزام تجاهها ويؤمنونها لأسباب اقتصادية، أو بغرض الحصول على خدمات غير قائمة لديهم مثل الخدمات الطبية المجانية وغيرها. والحقيقة أن هذا النمط من السلوك ليس فلسطينياً، وإنما هو نمط الهجرة من البلدان أو المناطق الفقيرة إلى المناطق الأكثر غنى، بما في ذلك الهجرة من إسرائيل إلى دول أخرى. وغالباً ما تدققت الهجرة من المستعمرات أو المستعمرات سابقاً إلى الدول المستعمرة. ولكن هذا النمط لم يكن قائماً في المناطق المحتلة، وقلماً انتقل زوجان للعيش في إسرائيل. وغالباً ما تم انتقال مواطنين عرب إلى غزة أو الضفة بعد الزواج. ولكن الظاهرة شهدت تنامياً مع نشوء حالة الإغلاق الجزئي والتام للمناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ بعد حرب الخليج الثانية في النصف الأول من التسعينيات، وبعد نشوء حالة عدم الوضوح بخصوص حرية الحركة إلى مكان العمل ومصدر الرزق في إسرائيل.

لا جديد هنا اطلاقاً. الجديد هو سن قانون يمنع منعاً باتاً حركة التنقل البشرية هذه حتى في حالة الزواج وإقامة عائلة. والجديد في قصر حرية الحركة أو حرية اختيار الزوج أو الزوجة على من ترغب الدولة بوجوده كإستثناء.

<sup>٤٢</sup> روت غافيزون، توحيد العائلات في دولتين، يديعوت احرونوت ٥ آب ٢٠٠٣. من الصعب ان يعثر المرء على موقف مستقيم اكثر اعوجاجا وتلونا، فالاستاذة تبرر المس بحق سكان البلاد الاصليين المواطنين في الدولة اليهودية ان يتزوجوا من أبناء السكان الاصليين وبناتهم أيضاً وبالشروط نفسها التي تفرض على غيرهم من المواطنين. انهم لا يطالبون بقانون عودة مثل الأغلبية اليهودية بل ألا يميز ضدّهم في ما يتعلق بقوانين الإقامة في البلاد بعد الزواج. ولكن أستاذة القانون الليبرالية اليسارية سابقاً تبرر التمييز بحجة الحفاظ على يهودية الدولة.

ولا تستطيع إسرائيل بالطبع أن تضبط بشكل استعماري مناطق محتلة وتحفظ بها كهامش فقير وتمنع هذه الحركة من المحيط الفقير إلى المركز الغني بحجج عنصرية في الوقت ذاته. نقول هذا حتى من دون أن نحتاج للعودة إلى الروابط التاريخية والعائلات وروابط القرابة القائمة بين المواطنين العرب في الداخل وسكان الضفة الغربية وقطاع غزة واللاجئين الفلسطينيين في لبنان وسوريا. هذه الروابط التي قطعها خطوط الهدنة عام ٤٩.

لقد دلت الحركة التشريعية المحمومة في البرلمان الإسرائيلي منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ على رغبة إسرائيلية غير ملجومة، ولا حتى بدوافع الشكليات والحفاظ على "السمعة الديمقراطية"، بغرض تأكيد يهودية الدولة وطابعها اليهودي وأغلبيتها اليهودية بالقانون. وقد دوّلت الدبلوماسية الإسرائيلية موضوع يهودية الدولة بطلبها أن تعترف الولايات المتحدة وأن يعترف الفلسطينيون بإسرائيل كدولة يهودية، وأن تكتسب هذه العبارة شرعية دولية بالاتفاقيات والأعراف الدولية السائدة وبالتالي في القانون الدولي. والموضوع موضوع نقاش وصراع هام يتعلق بحق العودة كما يتعلق بالمواطنين العرب في الداخل، ويتعلق إضافة لهذا كله، بالعلاقة بين الدين والدولة في إسرائيل. وتجري محاولة تشريعية حثيثة لإعطاء معنى ومضمون قانوني داخلي ليهودية الدولة ولكونها دولة الشعب اليهودي.

لقد قُدِّمَ للكنيست الخامسة عشر (١٩٩٩-٢٠٠٣) خمسة عشر قانونًا عنصرياً يسعى إما إلى تكثيف تعريف دولة اليهود أو يهودية الدولة، ويفرض على المواطن العربي قسم الولاء ليهوديتها، أو يجبر النائب ليس فقط على الولاء للدولة وقوانينها وإنما لرموزها وعلمها ولنشيدها الوطني. كما اقترحت قوانين أساس تحصّن رفض قانون حق العودة للفلسطينيين، وأخرى تحدّد مواطنة العرب في الداخل. مرغالبية هذه القوانين فقط بالقراءة التمهيدية واتخذ طابعًا إعلانيًا وإعلاميًا يفيد في شهرة النائب الذي طرحه سياسيًا. ولكن النزعة واضحة تمام الوضوح، إنها حمى التأكيد على يهودية الدولة ليس فقط ضد حق اللاجئين بالعودة إلى وطنهم، وإنما أيضًا ضد أي محاولة لإحراج الصهيونية بتوسيع مفهوم المواطنة والحقوق إلى درجة المجاهرة بالمواقف العنصرية.

## أخيراً

في خضم النقاش على تصحيح قانون أساس الكنيست والموجّه جزئياً على الأقل ضد كهانا الذي أخرج في حينه الأحزاب الصهيونية بمثابرتة في تفسير يهودية الدولة كنقيض للديمقراطية قال مثير كهانا: "ولدت الصهيونية لكي تقيم دولة يهودية، ولذلك مرة بعد أخرى تكرر هذا الموضوع (الموتيف) في الوثيقة المسكينة، وثيقة الاستقلال: 'قام الشعب اليهودي' وفي النهاية نعلن عن إقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل. أيها اليهود، ما القصد، ما هو تفسير دولة يهودية؟ يجب كل طفل: دولة يهودية هي دولة فيها أغلبية يهودية، فقط أغلبية يهودية تضمن لنا الاستقلال والسيادة، أغلبية يهودية فقط تضمن لنا أن نكون أصحاب هذا المكان، وأن نقرّر مصير شعبنا. إذا لم تكن هنالك أغلبية يهودية لن تكون دولة يهودية، وإذا لم تكن دولة يهودية لن تكون صهيونية. ولكن الديمقراطية تقول العكس. بالنسبة إلى الديمقراطية لا يوجد يهود وعرب، ولا غير يهود، بالنسبة إلى الديمقراطية يوجد ناس فقط، بشر. ولا يهمها يهود أو أغيار. إذا يوجد تناقض، هنالك حرب بين هذه المفاهيم. عارض العرب سنة ١٩٤٧ قرار التقسيم. لماذا؟ لأنهم أيّدوا الديمقراطية، قالوا: هنالك أغلبية عربية فليتم الحسم بحسب الأغلبية. خاف اليهود الصهيونيون من الديمقراطية واختاروا تقسيم البلاد، لكي يقيموا دولة ذات أغلبية يهودية."<sup>٤٣</sup>

لم يكن العرب في حينه ديمقراطيين، ولكن مطلبهم كان أكثر ديموقراطية بلا شك من المطلب الصهيوني الاستعماري. وليس الإشكال الذي يعبر عنه كهانا في حديثه بهذه البساطة. فهنالك فرق بالنسبة إلى اليهود بين أن يدير أمثاله مجتمعاً بموجب الشريعة اليهودية وبين أن يدار هذا المجتمع نفسه بشكل ديمقراطي ولو من قبل صهاينة. ولكن خارج حدود هذا المجتمع الدوامية التي يعبر عنها كهانا بسيطة للغاية، وهي تعني أن الدولة اليهودية إذا أرادت المحافظة على يهوديتها تجد نفسها في حالة تناقض مستمر، أولاً مع سكان البلاد الأصليين، اللاجئيين منهم وغير اللاجئيين، وثانياً مع الديمقراطية والقيم الكونية.

<sup>٤٣</sup> خطاب مثير كهانا، في القراءة الأولى للقانون تصحيح قانون أساس الكنيست رقم ١٢ وتصحيح قانون العقوبات رقم ٢٤ من يوم الثلاثاء التاسع من تموز/يوليو ١٩٨٥. بروتوكول الكنيست.